مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات

يقوم مبدأ الفصل بين السلطات، على أساس توزيع اختصاصات السلطة بين هيئات متعددة، فهناك هيئة أو سلطة تختص بالتشريع ، واخرى تباشر التنفيذ وثالثة تختص بالفصل في المنازعات بين الأفراد (السلطة القضائية) ، والهيئة الأخيرة اختلف الفقه بمدى استقلالها، فمنهم من يرى انها سلطة مستقلة وآخر اعتبرها فرع تابع لسلطة اخرى ، قد تكون السلطة التنفيذية او التشريعية.
ومبدأ الفصل بين السلطات لم يكن من مبتكرات العصر الحديث، أو من نتائج الثورتين الامريكية والفرنسية، وانما هو حصيلة جهد فكري وفلسفي للعديد من المفكرين والفلاسفة ومنذ عصور موغلة في التاريخ.

ففكرة تقسيم وظائف الدولة فكرة قديمة تناولها فلاسفة الاغريق، حيث يلاحظ ان،
افلاطون دعى الى ضرورة توزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة مع مراعاة التوازن بينها منعاً لاستحواذ هيئة على كل السلطات، مما يؤدي الى استبدادها ويخلق حالة من التذمر قد تؤدي الى حدوث اضطرابات في المجتمع كرد فعل على حكم الاستبداد والتعسف. وقد ارتأى إفلاطون في كتابه (القوانين) توزيع وظائف الدولة على عدد من الهيئات بحيث تختص كل هيئة بمباشرة وظيفة محددة، ويلاحظ ان افلاطون وان قال بمبدأ الفصل بين السلطات الا انه اتجه نحو مبدأ التدرج، حيث جعل لمجلس السيادة الذي يتكون من عشرة افراد الهيمنة على مختلف شؤون الدولة. ثم تأتي بعده جمعية تضم كبار الحكماء والمشرعين ومهمتها حماية الدستور ومراقبة سلامة تطبيقه، ثم يأتي بعد ذلك دور الهيئات التي تباشر وظائف الحكم التقليدية (التشريعية ، التنفيذية والقضائية).
اما اورسطو فقد بحث في فكرة الفصل ايضاً، وذهب الى تقسيم وظائف الدولة الى ثلاث هي :-
(المداولة أو الفحص ، الامر والقضاء)، ونادى بوجود هيئات متعددة تباشر تلك الوظائف، وعلى اساس من التعاون فيما بينها، وكذلك مراقبة بعضها للبعض الآخر.
اما في العصور الحديثة فيلاحظ اهتمام واضح للفلاسفة والكتاب بموضوع مبدأ الفصل، وبالأخص في الفترة التاريخية التي سبقت قيام الثورتين الامريكية والفرنسية حيث يحسب لبعض الكتاب الجهد الفلسفي والفكري الذي بذلوه في معالجة هذه المسألة، ومن هؤلاء الكتاب (لوك و مونتسكيو).
وسنتناول بإيجاز رؤية كل واحد منهم:-

١-**لوك**: يرى لوك ان السلطة تنقسم الى ثلاثة اقسام، هي ، السلطة التشريعية ، التنفيذية و الاتحادية وهذه السلطة الاخيرة تتولى مهمة تقرير امر السلم والحرب وعقد المعاهدات.

ويذهب لوك الى القول بضرورة ان يكون لكل سلطة هيئة خاصة بها تستقل عن الأخرى، ويبرر ذلك بقوله (ان السلطة التشريعية هي السلطة التي يحق لها ان تبين كيف تمارس سلطة الجمهورية في سبيل المحافظة على المجتمع وافراده، ولما كان من الممكن سن القوانين التي يجب تنفيذها دائماً في مدة وجيزة فليس من الضروري ان تكون السلطة التشريعية في حالة عمل مستمر، وان التهافت على تسلم زمام السلطة ليعظم اذا كان الاشخاص الذين بيدهم وضع القوانين ذوي سلطة في تنفيذها، وذلك لأنهم يستطيعون حينئذ ان يستثنوا انفسهم من اطاعة القوانين التي يسنونها، وان يجعلوا القوانين في مصلحتهم الشخصية وان يكون لهم منافع منافية لمنافع المجتمع واغراضه، وعليه فان السلطة التشريعية في الجمهوريات المنظمة التي ينظر فيها الى الخير العام تسلم الى اناس يجتمعون ليضعوا القوانين التي تسن تحتاج الى تنفيذ مستمر كان من الضروري ان تكون في الميدان سلطة دائمة فعالة تقوم بذلك التنفيذ. وعلى هذا الاساس تنفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية. وقد وضع لوك السلطة التشريعية في قمة الهرم السلطوي، فهي في نظره اعلى السلطات واقدسها، وجعل منها سلطة مهيمنة على غيرها وبالاخص السلطة التنفيذية. الا انه اخضع جميع السلطات في الدولة وعلى السواء للقانون، ذلك لأن القانون لم يوضع لخدمة فئة معينة وانما وضع أساساً من اجل خير المجتمع، ومن ثم على جميع السلطات ان تعمل وفق القانون وان تتوخى العدل وخير المجتمع ككل. واذا لم تلتزم السلطتان التشريعية والتنفيذية حدود اختصاصهما، وانحرفت احداهما عن هذا السبيل واتبعت هواها وخانت الامانة، جاز للشعب ان يسحب الثقة من تلك السلطة، ويسترد سيادته ويعهد بها الى حاكم جديد يمارسها من اجل مصلحة الشعب.

٢-**مونتسيكيو:** وضع مونتسيكيو روؤيته بخصوص مبدأ الفصل في كتابه (روح القوانين)، ويلاحظ انه اقتبس افكاره ممن سبقوه من المفكرين وبالاخص (لوك)، الا انه قام بصياغتها بشكل جديد، وعرضها عرضاً واضحاً ودقيقاً مما جعل الكثير ينسب نظرية الفصل بين السلطات اليه، مع انه كما اسلفنا ليس أول القائلين بها. فقد ارجع مونتسيكيو خصائص السيادة في الدولة الى سلطات ثلاث، هي التشريعية ، التنفيذية والقضائية. ورأى ضرورة فصلها عن بعضها وتوزيعها على هيئات مستقلة وذلك للأسباب الآتية:

أ-ان وضع كل السلطات في يد واحدة يؤدي الى الاستبداد، حيث (ان الحرية السياسية لاتكون الا بالحكومات المعتدلة، ولا يعني هذا انها تكون في الحكومات المعتدلة على الدوام، فهي تكون فيها حين لا يساء استعمال السلطة فيها، ومن التجارب الازلية ان كل انسان قابض على زمام السلطة يميل الى إساءة استعمالها حتى النهاية، فلكي لا يسئ احد استعمال السلطة يجب ان يقوم النظام على أساس ان السلطة تحد السلطة).

ب-ان فصل السلطات هو الذي يؤدي الى احترام القوانين وتطبيقها تطبيقاً سليماً، حيث يرى مونتسيكيو بانه (لاحرية حيث تكون السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في قبضة رجل واحد أو هيئة واحدة، اذ يخشى ان يسن ذلك الرجل أو تلك الهيئة قوانين جائرة ليجور في تنفيذها،

وكذلك لاحرية حيث لاتكون سلطة الحكم منفصلة عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فكون القاضي مشرعاً يجعل حياة ابناء الوطن وحريتهم تابعتين لهواه، وكونه صاحباً للسلطة التنفيذية يجعله طاغياً باغياً، وعليه يضيع كل شيء اذا كان الشخص الواحد أو الهيئة الواحدة هو الذي يمارس السلطات الثلاث، سلطة سن القوانين، وسلطة تنفيذ القرارات العامة، وسلطة الحكم في الجرائم والفصل في خصومات الافراد).